



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، أوامر ومراسيم  
قرارات، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	لوطي داخل الجزائر المشرق موريتانيا	الاشغال المطوي
الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	صفحة	صفحة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	150 دج	100 دج	
الهاتف : 15. 18. 65 الى 17 ج ح ب 50 - 3200	300 دج	200 دج	
	بما فيها نفقات الارسال		

من النسخة الاصلية : 250 دج ولعمري النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج لمن العدد للعتين السابعة : حسب التسعير . ونظم الهامس بجنا  
المشترين . المطلوب منهم اوصال لثلاث الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكهم والاعلام بمطالهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج ولعمري النشر على  
اساس 20 دج للسكوي .

## فهرس

### مراسيم، قرارات، مقررات

#### رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 84 - 167 مؤرخ في 15 شوال عام 1404  
الموافق 14 يوليو سنة 1984 يحدد مصالح  
رئاسة الجمهورية . II56

### اتفاقات دولية

مرسوم رقم 84 - 169 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن المصادقة  
على الاتفاقية القنصلية بين حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة  
جمهورية بولونيا الشعبية الموقعة بالجزائر  
في 4 ديسمبر سنة 1983 . II43

## فهرس (تابع)

قرار مؤرخ في 20 شعبان عام 1404 الموافق  
30 مايو سنة 1984 يتضمن احداث قبضة  
للنوزيع. II62

## وزارة التجارة

مرسوم رقم 84 - 158 مؤرخ في أول شوال عام 1404  
الموافق 30 يونيو سنة 1984 يحدد أسعار بيع  
«الفيول أويل» المنزلي. II63

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 شعبان عام 1404  
الموافق 24 مايو سنة 1984، يحدد كيفيات تطبيق  
المرسوم رقم 83 - 319 المؤرخ في 7 مايو سنة  
1983 والمتعلق باستعمال السندات التجارية  
في المعاملات التجارية بين المتعاملين  
العموميين. II64

## وزارة الثقافة والسياحة

مرسوم رقم 84 - 174 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن نقل  
الوصاية على متحف المجاهد الى وزارة  
الثقافة والسياحة. II66

## وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

مرسوم رقم 84 - 175 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث  
وظائف نوعية في الديوان الوطني  
للاحصائيات. II66

مرسوم رقم 84 - 176 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث  
وظائف نوعية في الديوان الوطني لتوجيه  
الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته  
وتنسيقه. II68

## وزارة التعمير والبناء والاسكان

مرسوم رقم 84 - 177 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن حل  
الديوان الوطني للمسكن العائلي وتحويل  
أعماله وأملكه وحقوقه والتزاماته  
ومستخدفيه. II70

مرسوم رقم 84 - 168 مؤرخ في 15 شوال عام 1404  
الموافق 14 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث  
أقسام برئاسة الجمهورية. II57

## وزارة المالية

مرسوم رقم 84 - 170 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن الموافقة على  
اتفاق القرض الموقع في 26 نوفمبر 1983  
بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية والصندوق  
السعودي للتنمية لتمويل مشروع انجاز ميناء  
بجيجل. II57

مرسوم رقم 84 - 171 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن الموافقة على  
اتفاق القرض الموقع في 14 نوفمبر سنة 1982  
بالكويت بين الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية والصندوق العربي  
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل  
مشروع انجاز مستشفى في ولاية  
تيارت. II57

مرسوم رقم 84 - 172 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن الموافقة  
على اتفاق القرض الموقع في 22 يناير سنة  
1984 بمدينة الجزائر بين الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك  
الدولي للانشاء والتعمير لتمويل مشروع في  
المواصلات السلكية واللاسلكية. II58

## وزارة النقل

مرسوم رقم 84 - 173 مؤرخ في 22 شوال عام 1404  
الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن انشاء  
مؤسسة مينائية في جيجل. II58

## وزارة البريد والمواصلات

قرار مؤرخ في 29 شعبان عام 1404 الموافق  
30 مايو سنة 1984 يتضمن احداث شبك  
ملحق. II62

# اتفاقات دولية

## اتفاقية قنصلية

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
و  
حكومة جمهورية بولونيا الشعبية

- ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية بولونيا الشعبية،

- رغبة منهما في تعزيز روابط الصداقة بين البلدين،

- وتأكيدا منهما على أن أحكام اتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية المؤرخة في 24 أبريل 1963، يستمر العمل بها بالنسبة للمسائل التي لم تحل بوضوح في نطاق أحكام هذه الاتفاقية،

- قد اتفقتا على إبرام هذه الاتفاقية القنصلية وعينتتا في هذا الصدد كمفوضين لحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : يوسف كريمة مدير الشؤون القنصلية بوزارة الشؤون الخارجية، ولحكومة جمهورية بولونيا الشعبية : سطانيسلاف بيكلا مدير الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية اللذين بعد أن تبادلوا السلطات المطلقة المعترف بها طبقا للاصول الواجبة، قد اتفقتا على ما يلي :

## الفصل الأول

### تعاريف

### المادة الأولى

من أجل هذه الاتفاقية، تدل العبارات التالية حسب ما هو محدد أدناه :

مرسوم رقم 84 - 169 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن المصادقة على الاتفاقية القنصلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية بولونيا الشعبية الموقعه بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 1983.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17 منه،

- وبعد الاطلاع على الاتفاقية القنصلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وحكومة بولونيا الشعبية الموقعه بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 1983،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يصادق على الاتفاقية القنصلية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وحكومة جمهورية بولونيا الشعبية الموقعه بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 1983، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

(أ) - تدل عبارة مواطه :

فيما يخص الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على جميع الرعايا الجزائريين بما في ذلك بمقدر ما يسمح به المفهوم، جميع الاشخاص المعنوية المنشأة قانون طبقا لتشريع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والتي يوجد مقرها الاجتماعى على ترابها، وفيما يخص جمهورية بولونيا الشعبية على جميع رعايا جمهورية بولونيا الشعبية بما في ذلك، بمقدر ما يسمح به المفهوم، جميع الاشخاص المعنوية المنشأة قانون طبقا لتشريع جمهورية بولونيا الشعبية والتي يوجد مقرها الاجتماعى على ترابها.

(ب) - تدل عبارة «مركز قنصلى» على كل قنصلية عامة أو قنصلية أو نيابة قنصلية،

(ج) - تدل عبارة «دائرة قنصلية» على التراب الممنوح للمركز القنصلى ليمارس فيه المهام القنصلية،

(د) - تدل عبارة «رئيس مركز قنصلى» على الشخص المكلف بالقيام بهذه الصفة،

(هـ) - تدل عبارة موظف قنصلى على كل شخص بما في ذلك رئيس المركز القنصلى المكلف بهذه الصفة للقيام بالمهام القنصلية.

(و) - تدل عبارة «مستخدم قنصلى» على كل شخص مستخدم فى المصالح الادارية والتقنية التابعة للمركز القنصلى،

(ز) - تدل عبارة «عضو مع خدمة المركز» على كل شخص ملحق بالخدمة المنزلية فى المركز القنصلى،

(ح) تدل عبارة «أعضاء المركز القنصلى» على الموظفين القنصليين والمستخدمين القنصليين وخدمة المركز.

(ط) - تدل عبارة «محللات قنصلية» على المباني أو أجزاء منها وعلى القطع الترابية التابعة لها التي تستعمل خصيصا لأغراض المركز القنصلى، وذلك مهما كان مالکها،

(ي) - تدل عبارة «أرشيف قنصلية» على كل الاوراق والوثائق والمراسلات والكتب والافلام والاشرطة المغناطسية وسجلات المركز القنصلى وكذلك أدوات الشفرة وخزائن الفهارس والاثاث المستعمل لحمايتها والاحتفاظ بها.

(ك) - تدل عبارة «سفينة الدولة الباعثة» على كل سفينة مأذون لها برفع علم هذه الدولة باستثناء البواخر الحربية.

(ل) - تدل عبارة «طائرة الدولة الباعثة» على كل طائرة مقيدة فى تلك الدولة ما عدا الطائرات العسكرية.

## الفصل الثانى

انشاء مراكز قنصلية وتعيين الموظفين القنصليين والمستخدمين القنصليين

### المادة 2

1 - لايقام مركز قنصلى على تراب دولة الاقامة الا برضا تلك الدولة،

2 - تحدد الدولة الباعثة مقر المركز القنصلى ورتبته ودائرتة القنصلية وتطرح ذلك على دولة الاقامة للموافقة،

3 - لا يمكن ادخال تغييرات فيما بعد على مقر المركز القنصلى ورتبته أو دائرتة القنصلية إلا برضا دولة الاقامة.

### المادة 3

1 - يعين رئيس المركز القنصلى مع طرف الدولة الباعثة، وتعترف به وتسمح له دولة الاقامة بممارسة مهامه بعد تقديم الانابة القنصلية أو وثيقة مماثلة عن الطريقة الدبلوماسية وتمنح له البراءة القنصلية التى تشير الى دائرتة بنفس الطريقة مع دون تأخير وبلا مصاريف.

2 - تدل الانابة القنصلية أو الوثيقة المماثلة على اللقب والاسماء ورتبة رئيس المركز القنصلى وكذا دائرتة القنصلية ومقر المركز القنصلى.

ما تراه معقولا باعتبار الظروف المتواجدة بالدائرة القنصلية وحاجيات المركز القنصلي.

#### المادة 7

لا يكون الموظفون القنصليون الا من جنسية الدولة الباعثة.

#### المادة 8

(1) - اذا تعذر على رئيس المركز القنصلي القيام بمهامه لغرض ما أو كان منصبه شاغرا، تستطيع الدولة الباعثة تعيين اما موظف قنصلي تابعا للمركز نفسه أو لمركز قنصلي آخر يوجد في دولة الاقامة، واما عضوا من الموظفين الدبلوماسيين من البعثة الدبلوماسية التابعة للدولة الباعثة. تشمر مسبقا وزارة الشؤون الخارجية التابعة لدولة الاقامة.

(2) - يستفيد المسير بالنيابة المشار اليه في الفقرة الاولى، خلال الممارسة بصفة مؤقتة لمهام رئيس المركز القنصلي من التسهيلات والامتيازات والحصانات المعترف بها لرئيس المركز القنصلي، وفي حالة ما اذا اسندت هذه المهام لعضو الموظفين الدبلوماسيين يبقى هذا الاخير يتمتع بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

#### المادة 9

(1) - تستطيع دولة الاقامة في أى وقت تبليغ الدولة الباعثة بأن موظفا قنصليا شخص غير مرغوب فيه أو بأن أى عضو آخر تابع للمركز القنصلي غير مقبول فتستدعى عندئذ الدولة الباعثة الشخص المعنى أو تضع حدالمهامه في هذا المركز حسب الحالة.

(2) - اذا لم تنفذ الدولة الباعثة الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة الاولى في أجل معقول تستطيع دولة الاقامة حسب الحالة اما سحب البراءة القنصلية من الشخص المعنى واما العدول عن اعتباره كعضو من المركز القنصلي، وفي الحالة الاخيرة، تشمر دولة الاقامة الدولة الباعثة بذلك.

3 - وفي انتظار منح البراءة القنصلية، قد تسمح دولة الاقامة لرئيس المركز القنصلي مؤقتا بممارسة مهامه والاستفادة من أحكام هذه الاتفاقية.

#### المادة 4

على دولة الاقامة أن تعلم حالا بمجرد قبول رئيس المركز القنصلي ولو مؤقتا لممارسة مهامه، أن السلطات المختصة في الدائرة القنصلية بذلك، كما عليها ايضا السهر على اتخاذ الاجراءات اللازمة قصد تمكين رئيس المركز القنصلي من القيام بواجبات مهمته ومن التمتع باحكام هذه الاتفاقية.

#### المادة 5

(1) - تشمر وزارة الشؤون الخارجية التابعة لدولة الاقامة :

أ - بتعيين أعضاء المركز القنصلي ووصولهم بعد تعيينهم في المركز القنصلي ومغادرتهم آياه نهائيا أو الغاء مهامهم وبكل تغييرات في حالتهم أثناء مهمتهم في المركز القنصلي.

ب - بالوصول والمغادرة النهائية لكل شخص مع اسرة عضو في المركز القنصلي يعيش معه في منزله، وعند الاقتضاء الاعلام بكل انتماء جديد لهته الاسرة أو انفصال عنها.

(ج) - بتوظيف وطرد أشخاص مقيمين في دولة الاقامة كأعضاء في المركز القنصلي،

2 - تسلم السلطات المختصة التابعة لدولة الاقامة للموظفين القنصليين الوثائق اللازمة التي تثبت صفتهم وحقوقهم لممارسة المهام القنصلية.

#### المادة 6

تحدد الدولة الباعثة عدد أعضاء المركز القنصلي حسب أهمية هذا المركز وكذا متطلبات التطور العادى لنشاطه غير أنه يمكن لدولة الاقامة فرض ابقاء عدد أعضاء المركز القنصلي في حدود

## الفصل الثالث

## تسهيلات وامتيازات وحصانات

## المادة 10

تمنح دولة الاقامة كل التسهيلات للمركز القنصلي للقيام بمهامه.

## المادة 11

1 - يمكن رفع علم الدولة الباعثة على مقر المركز القنصلي وعلى مقر سكن رئيس المركز القنصلي وكذلك على وسائل النقل الخاصة به عندما تستعمل هذه الاخيرة لمقتضيات العمل.

2 - يمكن وضع شعار الدولة الباعثة والكتابة الملائمة في اللغة الرسمية لهذه الدولة، تشير الى المركز القنصلي، على بناية المركز القنصلي وعلى مقر سكن رئيس المركز القنصلي.

## المادة 12

1 - تسهل دولة الاقامة الحصول على المباني اللازمة للمركز القنصلي على ترابها في اطار قوانينها ونظمها أو تساعد الدولة الباعثة على اكتساب مبان بطريقة أخرى.

2 - وعند الحاجة ستساعد دولة الاقامة المركز القنصلي على الحصول على مساكن ملائمة لاعضائه.

## المادة 13

1 - تستطيع الدولة الباعثة طبقا لقوانين ونظم دولة الاقامة :

(أ) شراء - ملك بالملكية أو بالتمتع - أرض ومبان أو أجزاء مبان لازمة لمركز قنصلي ومقر سكن رئيس المركز القنصلي أو سكن الاعضاء الاخرين التابعين للمركز القنصلي.

(ب) تشييد وتحويل أو تهيئة مبان ومرافق لها ضرورية للاغراض المذكورة أعلاه، فوق قطع أرضية تملكها.

(ج) تنازل عن القطع الارضية والمباني وأجزاء المباني المملوكة أو المبنية بهذه الصفة.

2 - لا ينفى أى حكم من أحكام هذه المادة الدولة الباعثة من واجب الالتزام بقوانين ونظم البناء وال عمران المطبقة في المنطقة التي توجد فيها المباني.

## المادة 14

1 - لا تنتهك المباني القنصلية ولا تستطيع سلطات دولة الاقامة الدخول في هذه المباني الا برضا رئيس المركز القنصلي أو رئيس البعثة الدبلوماسية التابعة للدولة الباعثة أو شخص معين من طرف إحدى الدولتين.

ويعتبر رضا رئيس المركز القنصلي محصل عليه في حالة نشوب حريق أو حدوث نكبة أخرى تستلزم تدابير حماية حالية.

2 - على دولة الاقامة التزام خاص في اتخاذ التدابير الملائمة للحفاظ على المباني القنصلية من هجوم أو ضرر يلحقها أو اختلال أمن المركز القنصلي أو المس بكرامته.

3 - وتطبق أيضا أحكام الفقرتين (1) و (2) على مقر سكن رئيس المركز القنصلي.

4 - لا تكون المباني القنصلية واثاتها وأماكن المركز القنصلي وكذلك وسائل النقل والمساكن ووسائل نقل أعضاء المركز القنصلي معرضة لاي وجه من وجوه الحجز لاغراض الدفاع الوطني أو المصلحة العامة، وفي حالة ما اذا كان نزع الملكية ضروري لنفس الاغراض فتؤخذ جميع التدابير الملائمة قصد تفادي عرقلة ممارسة المهام القنصلية ويدفع تعويضا فوريا ملائما وفعليا للدولة الباعثة.

## المادة 15

1 - تعفى المباني القنصلية ومقر سكن رئيس المركز القنصلي التي تملكها أو تستأجرها الدولة الباعثة من كل الضرائب والرسوم مهما كانت نوعيتها وطنية أو اقليمية أو بلدية، ما لم تكن رسوما قبضت مقابل القيام بخدمات خاصة.

## المادة 17

- 1 - ان الارشيف والوثائق القنصلية مصنوعة في كل وقت وفي كل مكان توجد فيه.
- 2 - لا بد من عزل هذه الارشيف مع الوثائق والاشياء التي ليست لها اية علاقة بممارسة المهام القنصلية.

## المادة 18

- 1 - ان دولة الاقامة تسمح وتحمي حرية اتصالات المركز القنصلي لكل الاغراض الرسمية، ويستطيع المركز القنصلي في الاتصال بالحكومة والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية الاخرى التابعة للدولة الباعثة أن يستعمل كل وسائل الاتصالات الملائمة بما في ذلك البريد الدبلوماسي او القنصلي والحقيبة الدبلوماسية او القنصلية والبرقيات بالرموز كانت أو بالارقام ولا يستطيع المركز القنصلي على كل حال اقامة أو استعمال جهاز ارسال راديو الا بموافقة دولة الاقامة.

- 2 - ان مراسلات المركز القنصلي مهما كانت وسيلة الاتصال المستعملة وكذا الاكياس والحقائب والحزمات الاخرى المختومة المحتوية على المراسلات والاشياء المخصصة للاستعمال الرسمي مصنوعة ولا تفحصها سلطات بلد الاقامة ولا تعجزها شريطة أن تحمل علامات خارجية ظاهرة تدل على صفتها الرسمية. غير أنه في حالة ما اذا كانت للسلطات المختصة في دولة الاقامة اسباب جديدة تبعث على الشك في أن المتاع يشتمل على اشياء أخرى الغير المذكورة فانها تستطيع عند ذلك أن تطلب من ممثل ماذون للدولة الباعثة فتحه امامها. في حالة رفض هذا الطلب يعاد هذا المتاع الى مصدره الاصل.

- 3 - لا يصح أن يكون مرافق البريد القنصلي الا مواطنا من الدولة الباعثة بشرط الا يكون مقيما دائما في دولة الاقامة. ولا بد أن يحمل مرافق البريد القنصلي وثيقة رسمية تشهد له بصفته وتدل على عسده الطرود التي تتألف منها الحقيبة القنصلية ويتمتع بحماية دولة الاقامة.

- 2 - لا ينطبق الاعفاء الجبائي المنصوص عليه في الفقرة الاولى على هذه الضرائب والرسوم عندما تترتب هذه الاخيرة على الشخص المتعاقد مع الدولة الباعثة وذلك وفقا لقوانين ونظم دولة الاقامة.

## المادة 16

- 1 - تسمح دولة الاقامة حسب الاحكام التشريعية التي تتبناها، بالدخول وتمنح الاعفاء من كل الحقوق الجمركية والرسوم والاتاوى المرتبطة الاخرى ماعدا مصاريف الخزن والنقل والمصاريف الخاصة بخدمات مماثلة وذلك :

- 1 - الاشياء بما في ذلك السيارات الخاصة بالمصلحة والمعدة للاستعمال الرسمي في المركز القنصلي.

- ب - الاشياء المعدة للاستعمال الشخصي للموظف القنصلي واعضاء أسرته الذين يعيشون معه في منزله بما في ذلك السيارة والاثاث الخاص باقامته، ولا بد أن لا تتجاوز المواد الغذائية الكميات اللازمة للاستعمال المباشر من طرف المعنيين.

- 2 - يتمتع المستخدمون القنصليون بالامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (1/ب) فيما يخص جميع الاشياء المستوردة عند اقامتهم للمرة الاولى،

- 3 - تعفى المتع الشخصية التي ترافق الموظفين القنصليين واعضاء اسراهم الذين يعيشون معهم في منازلهم، من التفتيش الجمركي.

- ولا تخضع لهذا التفتيش الا اذا كان يوجد اشياء فيها غير المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (1) أو اشياء تمنع قوانين ونظم دولة الاقامة استيرادها أو تصديرها أو تخضع لقوانينها ونظمها الخاصة بالحجز الصحي، ولا يجرى هذا التفتيش الا بحضور الموظف القنصلي أو عضو عائلة المعنى.

لمدة خمس سنوات على الأقل حسب تشريع دولة الإقامة وبعد قرار من السلطة القضائية المختصة.

2 - لا يحبس الموظفون القنصليون باستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذا المادة ولا يحددون بأي وجه في حريتهم الشخصية الا تنفيذاً لقرار قضائي نهائي.

3 - عند اتخاذ اجراءات جنائية ضد موظف قنصلي، يجب عليه أن يمثل امام السلطات المختصة غير أن هذه الاجراءات لا بد أن تسير مع مراعاة كل الاعتبارات الواجبة في حق الموظف القنصلي من أجل مركزه الرسمي وبكيفية لا تعرقل أقل ما يمكن، ممارسة المهام القنصلية، باستثناء الحالة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة واذا أصبح من الضروري في الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من نفس المادة وضع الموظف القنصلي في حالة حبس احتياطي فلا بد أن تفتح الاجراءات الموجهة ضده في اقرب وقت ممكن.

4 - في حالة اعتقال أو حبس موظف قنصلي أو دعوى ضده أو ضد أحد أعضاء عائلته يعيش معه، تشعر دولة الإقامة على الفور البعثة الدبلوماسية أو المركز القنصلي الذي ينتمي اليه.

## المادة 22

I - يمكن استدعاء أعضاء المركز القنصلي للمثول كشهود اثناء اجراءات قضائية أو ادارية ولا يصح للمستخدمين القنصليين وأعضاء موظفي الخدمة الامتناع عن الجواب كشهود الا في الحالات المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة وان امتنع موظف قنصلي من اداء الشهادة فلا يطبق عليه أي اجراء قمى أو عقوبة أخرى.

2 - لا بد للسلطات التي تطلب الشهادة أن تتجنب ازعاج الموظف القنصلي في القيام بمهامه، وتستطيع أن تسجل شهادته في مقر سكناه أو في المركز القنصلي أو تكتفى بتصريح مكتوب منه كلما امكن ذلك.

في ممارسة مهامه كما يتمتع بصيانة شخصيه ولا يخضع لأي وجه من وجوه الإيقاف أو الاعتقال.

4 - يمكن تسليم الحقيبة القنصلية الى قائد باخرة أو طائرة تجارية تنجّه الى احدى موانئ أو مطارات دولة الإقامة أو تغادرها. ولا بد أن يكون ذلك القائد حاملاً لوثيقة رسمية تدل على عدد الطرود التي تتكون منها الحقيبة، غير أنه لا يعتبر بريداً قنصلياً. ويستطيع المركز القنصلي باتفاق مع السلطات المحلية المختصة في دولة الإقامة أن يبعث احد اعضاءه ليستلم مباشرة وبكل حرية الحقيبة من يد قائد الباخرة أو قائد الطائرة أو يسلمه اياها.

## المادة 19

تعامل دولة الإقامة الموظفين القنصليين بالاحترام الذي يستحقونه وتتخذ كل الاجراءات الملائمة لمنع كل مساس بشخصهم وحريتهم وكرامتهم.

## المادة 20

I - لا يخضع الموظفون القنصليون والمستخدمون القنصليون للتقاضى أمام السلطات القضائية والادارية في دولة الإقامة من أجل أفعال اقترفت اثناء القيام بالمهام القنصلية.

2 - غير أن أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة لا تطبق في حالة دعوى مدنية :

(أ) ناتجة عن اتفاق ابرمه موظف أو مستخدم قنصلي ولم يبرمه صراحة أو ضمناً كوكيل عن الدولة الباعثة.

(ب) مرفوعة من شخص بسبب ضرر ناتج عن حادث طرأ في دولة الإقامة تسببت فيه سيارة أو باخرة أو طائرة.

## المادة 21

I - لا يمكن أن يوضع الموظفون القنصليون في حالة اعتقال أو حبس احتياطي الا في حالة مخالفة حظيرة تستوجب عقوبة تحرمهم من الحرية



المصلحة العامة من أى نوع ومن الابعاء العسكرية مثل المصادرات والمساهمات والمساكن العسكرية.

### المادة 26

I - يعفى اعضاء المركز القنصلى وكذا افراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم فى منازلهم من كل الضرائب والرسوم الشخصية أو الحقيقية والوطنية والاقليمية والبلدية باستثناء :

أ - الضرائب غير المباشرة بحيث تكون عادة مندرجة فى أسعار البضائع أو الخدمات.

ب - الضرائب والرسوم المستحقة على الاملاك العقارية الخاصة الموجودة على تراب دولة الاقامة مع مراعاة أحكام المادة 15.

ج - الضرائب والرسوم المستحقة على المداخل الخاصة التى موردها فى دولة الاقامة، غير الضرائب والرسوم المستحقة على الرواتب والمكافآت والحصص التى يتقاضونها من الدولة الباعثة بسبب ممارسة مهامهم أو التزامات الخدمة.

د - رسوم الميراث والتحويل التى تقبضها دولة الاقامة مع مراعاة أحكام المادة 27.

هـ - الضرائب والرسوم التى تقبض أجرة عن خدمات خاصة قد انجزت.

و - حقوق التسجيل وقلم الكتاب والرهن والطابع مع مراعاة أحكام المادة 15.

2 - لا بد على أعضاء المركز القنصلى الذين يستخدمون أشخاصا لا تعفى رواتبهم أو أجورهم من الضريبة على الدخل فى دولة الاقامة، أن يحترموا الالتزامات التى تنص عليها قوانين ونظم تلك الدولة فى حق المستخدمين فى مادة دفع الضريبة على الدخل.

### المادة 27

عند وفاة عضو من المركز القنصلى أو فرد من أسرته يعيش معه فى بيته، تتحتم على دولة الاقامة.

أ - السماح بتصدير ممتلكات المتوفى باستثناء تلك التى اشترت فى دولة الاقامة والتى تشكل موضوع منع التصدير وقت الوفاة.

3 - لا يتحتم على اعضاء المركز القنصلى اداء شهادة عن وقائع تتعلق بالقيام بمهامهم والاستشهاد بالمراسلات والوثائق الرسمية الخاصة عن تلك الاحداث، ولهم ايضا الحق فى الامتناع عن اداء الشهادة كخبراء فى القانون الوطنى للدولة الباعثة.

### المادة 23

I - تستطيع الدولة الباعثة أن تتنازل عن امتيازات وحصانات عضو من أعضاء المركز القنصلى الواردة فى هذه الاتفاقية.

2 - يكون التنازل دائما صريحا وتشعر به دولة الاقامة كتابيا.

3 - اذا قام موظف قنصلى أو مستخدم قنصلى باجراءات قضائية فى مادة يتمتع فيها بالحصانة القضائية طبقا للمادة العشرين فلا يقبل منه التمسك بالحصانة القضائية تجاه كل طلب مقابل ومتصل مباشرة بالدعوى الرئيسية.

4 - ان التنازل عن الحصانة القضائية فى دعوى مدنية أو ادارية، لا يعنى تنازل عن الحصانة فيما يتعلق باجراءات تنفيذ الحكم التى تستلزم تنازلا منفصلا.

### المادة 24

I - يعفى اعضاء المركز القنصلى وافراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم فى منازلهم من كل الالتزامات المنصوص عليها فى قوانين ونظم دولة الاقامة والخاصة بتسجيل الاجانب ومنح رخص الاقامة.

2 - غير أنه لا تطبق ترتيبات الفقرة الاولى على المستخدم القنصلى الذى لا يكون موظفا دائما للدولة الباعثة أو الذى يمارس نشاطا ذا دخل فى دولة الاقامة وكذا لا تطبق على فرد من عائلته.

### المادة 25

يعفى اعضاء المركز القنصلى وكذا افراد أسرهم الذين يعيشون معهم فى منازلهم فى دولة الاقامة من كل اداء شخصى و من أى خدمة لفائدة

ب - عدم قبض رسوم تركة، وطنية كانت أو اقليمية أو بلدية أو رسوم تحويل على المنقولات وجدت في دولة الاقامة، بوجود المتوفى في تلك الدولة كعضو من المركز القنصلي أو فرد من أسرة عضو من المركز القنصلي.

#### المادة 28

لا بد ان يمثل أعضاء المركز القنصلي لجميع الالتزامات التي تفرضها قوانين ونظم دولة الاقامة فيما يتعلق بتأمين مسؤولياتهم المدنية عند استعمال أى سيارة.

#### المادة 29

مع مراعاة قوانين ونظم دولة الاقامة المتعلقة بالمناطق التي حرم أو نظم الدخول اليها لاسباب الامن الوطنى فيسمح لأعضاء المركز القنصلي الانتقال بكل حرية فى حدود دائرة اختصاص القنصلية لممارسة مهامهم.

#### المادة 30

لا يتمتع أعضاء المركز القنصلي وافراد هائلتهم الذين يعيشون معهم فى منازلهم مواطنين كانوا أو مقيمين دائمين فى دولة الاقامة بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية باستثناء ترتيبات الفقرة 3 من المادة 22.

#### المادة 31

1 - مع مراعاة أحكام الفقرة 3 من هذه المادة بمعنى أعضاء المركز القنصلي بسبب الخدمات التي يؤدونها للدولة الباعثة، وكذلك افراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم فى منازلهم من ترتيبات تشريع الضمان الاجتماعى التي قد تكون سارية المفعول فى دولة الاقامة.

2 - وكذا يطبق الاعفاء المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من هذه المادة على أعضاء الموظفين الخواص الذين لا يستخدمون الا لصالح أعضاء المركز القنصلي شريطة :

أ - الا يكونوا من رعايا دولة الاقامة أو لهم مقر دائم فيها.

ب - وان يكونوا خاضعين لترتيبات للتشريع الخاص بالضمان الاجتماعى السارية المفعول فى الدولة الباعثة أو فى دولة نالته.

3 - على اعضاء المركز القنصلي الذين يستخدمون أشخاصا لا يطبق عليهم الاعفاء المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة أن يحترموا الالتزامات التي تفرضها احكام التشريع الخاص بالضمان الاجتماعى الدولة الاقامة على المستخدم.

4 - لا يمنع الاعفاء المنصوص عليه فى الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة المشاركة الطوعية فى نظام الضمان الاجتماعى فى دولة الاقامة اذا كانت تلك المشاركة مقبولة من طرف هذه الدولة.

### الفصل الرابع المهام القنصلية

#### المادة 32

الموظفون القنصليو مؤهلون :

1 - لحماية فى دولة الاقامة مصالح الدولة الباعثة وكذلك حقوق ومصالح رعاياها والعمل على تنمية العلاقات بين الدولتين فى الميادين التجارية والاقتصادية والسياحة والاجتماعية والعلمية والثقافية والتقنية.

2 - لمساعدة رعايا الدولة الباعثة فى مساعدتهم أمام سلطات دولة الاقامة.

3 - لاتخاذ التدابير مع مراعاة الاجراءات السارية المفعول فى دولة الاقامة قصد ضمان التمثيل اللائم لرعايا الدولة الباعثة أمام المحاكم والسلطات الاخرى فى دولة الاقامة ولا اتخاذ الاجراءات المؤقتة لحماية حقوق ومصالح هؤلاء الرعايا عندما يتعذر عليهم الدفاع فى الوقت المناسب عن حقوقهم ومصالحهم بسبب غيابهم أو بسبب آخر.

4 - للاطلاع بكل الوسائل المباحة عن ظروف وتطور الحياة التجارية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتقنية فى دولة

6 - استيلاء جل التصريحات وتحرير جميع السندات والتصديق على الامضاءات والتأشيرات والتصديق على الوثائق الخاصة برعايا الدولة الباعثة وترجمتها.

### المادة 35

يسمح للموظفين القنصليين باستلام في شكل محرر أمام موثق اذا لم تعترض على ذلك قوانين ونظم دولة الاقامة :

1 - السندات والعقود التي يرغب زهاياهم في ابرامها على هذا الشكل باستثناء العقود والوثائق المتعلقة بانشاء أو تحويل الحقوق الحقيقة في الاملاك العقارية الموجودة في دولة الاقامة.

2 - السندات والعقود بين طرفين مهما كانت جنسيتها عندما تخص املاكا موجودة على تراب الدولة الباعثة أو قضايا تعالج في تلك الدولة أو السندات والعقود التي يقصد منها احداث مفعول قضائي على ذلك التراب.

### المادة 36

يسمح للموظفين القنصليين بـ :

1 - قبول مبالغ نقدية ووثائق واشياء مهما كانت نوعيتها يسلمها لهم رعايا الدولة الباعثة للايداع أو لحسابهم مالم يعترض على ذلك تشريع دولة الاقامة.

ولا تصدر تلك الودائع من دولة الاقامة الا وفقا لقوانينها ونظمها.

2 - تحرير وتصديق وايداع الوصاية طبقا لتشريع الدولة الباعثة.

### المادة 37

للموظفين القنصليين الحق في :

1 - تحرير ونسخ وتحويل سندات الحالة المدنية الخاصة برعايا الدولة الباعثة.

2 - القيام بتدابير الزواج أو استيلاء التصريحات الخاصة به عندما يكون الأزواج من

الاقامة وتقديم تقارير في هذا الموضوع الى حكومة الدولة الباعثة واعطاء كل الارشادات للاشخاص المعنيين.

### المادة 33

يستطيع الموظفون القنصليون اثناء القيام بمهامهم أن يتصلوا :

أ - بالسلطات المحلية المختصة في دائرتهم القنصلية.

ب - بالسلطات المركزية المختصة في دولة الاقامة اذا وفي الحدود التي تسمح بذلك قوانين ونظم واعراف دولة الاقامة أو الاتفاقيات الدولية في هذا الميدان.

### المادة 34

للموظفين القنصليين في دائرتهم القنصلية الحق في :

1 - القيام بتسجيل رعايا الدولة الباعثة. وفي حالة احصاء رعايا الدولة الباعثة يستطيعون في اطار قوانين ونظم دولة الاقامة طلب مساعدة السلطات المختصة في هذه الدولة.

2 - نشر اعلانات عن طريق الصحافة موجهة لرعايا الدولة الباعثة وتبليغهم اي وثيقة صادرة من سلطات هذه الدولة.

3 - منح وتجديد وتمديد :

أ - جوازات السفر ووثائق السفر الاخرى لرعايا الدولة الباعثة.

ب - تأشيرات ووثائق مناسبة للاشخاص الراغبين في السفر الى الدولة الباعثة.

4 - تحويل الوثائق القضائية والقضائية الاضافية الموجهة الى رعاياهم أو تنفيذ انايات قضائية متعلقة بسماع رعاياهم وذلك طبقا للاتفاقيات السارية المنعول بين الدولتين.

5 - ترجمة وتصديق أية وثيقة صادرة عن سلطات أو موظفي الدولة الباعثة أو دولة الاقامة. لهذه الترجمات نفس القوة والقيمة كما لو ترجمها مترجمون محلفون لاحدى الدولتين.

به في ظرف 15 يوما من يوم القاء القبض عليه أو سجنه أو حرمانه من حريته مهما كانت صفتها. وفيما بعد تمنح السلطات المختصة لدولة الاقامة عند الحاجة حق زيارة المواطن المذكور من وقت الى آخر.

#### المادة 41

1 - في حالة ما اذا توفي مواطن من الدولة الباعثة على تراب دولة الاقامة تشعر السلطات المختصة في هذه الدولة المركز القنصلي من دون تأخير.

2 - عندما يشعر الموظف القنصلي بوفاة أحد رعايا وبناء على طلب منه، تزوده السلطات المختصة في دولة الاقامة بجميع المعلومات التي تستطيع جمعها للقيام بجرد التركة ووضع قائمة المستحقين.

3 - يستطيع موظف الدولة الباعثة أن يطلب من السلطة المختصة في دولة الاقامة اتخاذ التدابير اللازمة من دون تأخير للمحافظة على الاملاك الموروثة وادارتها والتي تركت على تراب دولة الاقامة.

4 - يستطيع الموظف القنصلي ان يساعد مباشرة أو بواسطة مفوض عنه في وضع التدابير المشار اليها في الفقرة (3) حيز التطبيق.

5 - اذا لزم اتخاذ التدابير الاحتياطية ولم يحضر أي وارث أو وكيل عنه تستدعي سلطات دولة الاقامة الموظف القنصلي للدولة الباعثة للحضور عند الاقتضاء في عمليات وضع الاختام أو نزعها وكذلك في اقامة الجرد.

6 - واذا ماتت الاجراءات الخاصة بالتركة في تراب دولة الاقامة وآلت المنقولات والعقارات الى وارث أو خلف أو وصي له من رعايا الدولة الباعثة لا يقيم على تراب دولة الاقامة ولم ينب عنه وكيل فان تلك الممتلكات أو حذيلة بيعها تسلم الى المركز القنصلي التابع للدولة الباعثة، وذلك شريطة :

رعايا الدولة الباعثة، ويشعر الموظفون القنصليون السلطات المختصة في دولة الاقامة اذا كان تشريعها ينص على ذلك.

#### المادة 38

1 - عند وجوب تنظيم حماية قاصر أو معجوز مواطن من الدولة الباعثة مقيم في دولة الاقامة، يتحتم على سلطات الدولة الاخيرة أن تشعر المركز القنصلي المختص بهذه الوضعية بمجرد اطلاعها عليها وتطبق نفس الاجراءات عند اعتقال مواطن من الدولة الباعثة لسبب مرض عقلي.

2 - يستطيع الموظف القنصلي الادلاء برأيه عند اتخاذ التدابير لمصلحة القاصر أو المعجوز.

#### المادة 39

لا بد أن يتمتع الموظفون القنصليون بحرية التحدث مع رعايا الدولة الباعثة وزيارتهم، ولا بد أن يتمتع رعايا الدولة الباعثة بنفس الحرية للتحدث مع الموظفين القنصليين وزيارتهم.

#### المادة 40

1 - تشعر سلطات دولة الاقامة المركز القنصلي بكل اجراء سالب للحرية اتخذ ضد أحد رعايا الدولة الباعثة، وتشعر أيضا بنوعية الوقائع التي تسببت فيه وذلك في ظرف اقصاه ثمانية أيام من يوم القاء القبض على المواطن المذكور، أو من يوم سجنه أو حرمانه من حريته مهما كانت صفتها.

2 - ولا بد لسلطات دولة الاقامة أن تحول من دون تأخير كل تبليغ موجه الى المركز القنصلي من قبل الشخص الملقى عليه القبض أو المسجون أو المحروم من الحرية مهما كانت صفتها. ولا بد لها ان تشعر المعنى بحقوقه حسبما تنص عليه هذه الفقرة.

يستطيع الموظفون القنصليون زيارة مواطن مع الدولة الباعثة، يكون مسجوناً أو قبض عليه احتياطياً أو قبض عليه بأي وجه من الوجوه، والتحدث معه وكذا مراسلته. وتمنح للموظفين القنصليين حقوق زيارة ذلك المواطن، والاتصال

توجد فيها الباخرة، وتمنح لهم سلطات دولة الإقامة جواز مرور بهذا الصدد إذا كان مقر المركز القنصلي موجودا خارج المدينة.

وإذا اعترضت هذه السلطات بسبب أن المعنيين لا يملكون الامكانيات المادية للالتحاق بالباخرة قبل ذهابها فانها تشعر حينئذ المركز القنصلي المختص، يستطيع الموظف القنصلي ان يطلب مساعدة سلطات دولة الإقامة في كل قضية تتعلق بممارسة الوظائف المنصوص عليها في هذه المادة، وتمنح هذه السلطات هذه المساعدة في اطار قوانين ونظم دولة الإقامة.

### المادة 43

يسمح للموظفين القنصليين بـ :

I - استيلاء كل تصريح وتحرير كل وثيقة طبقا لتشريع دولة الإقامة وبخصوص :

أ - تسجيل باخرة في الدولة الباعثة عندما لم يتم بناء وتسجيل الباخرة المذكورة في دولة الإقامة وفي الحالة المعاكسة بعد رخصة تسلمها هذه الدولة.

ب - شطب تسجيل سفينة للنزهة للدولة الباعثة.

ج - تسليم رخص الملاحة لسفن النزهة للدولة الباعثة.

د - تحويل ملكية باخرة هذه الدولة.

هـ - أي تسجيل لرهن أو حصل آخر نقلت به باخرة هذه الدولة.

2 - استنطاق القائد أو عضو من باخرة الدولة الباعثة، فحص وتسليم وتصديق كل وثيقة الباخرة، استيلاء التصاريحات الخاصة بسفر الباخرة وبصفة عامة تسهيل وصولها وإقامتها ومغادرتها.

3 - مرافقة القائد أو أعضاء الطاقم أمام سلطات دولة الإقامة ومنحهم المساعدة، بما فيها عند الاقتضاء مساعدتهم أمام العدالة.

أ - أن تثبت صفة الوارث أو الخلف أو الموصى عنه.

ب - أن تسمح الهيئات المختصة عند الحاجة بتسليم الأملاك الوراثية أو مبلغ بيعها.

ج - أن تسدد أو تؤمن جميع الديون الموروثة المصرح بها في الاجل المحدد من قبل تشريع دولة الإقامة.

د - أن تسدد أو تؤمن رسوم التركة.

7 - في حالة ما اذا وجد مؤقتا مواطن من الدولة الباعثة على تراب دولة الإقامة وتوفى على هذا التراب، فان جميع أثاثه الشخصي والمبالغ النقدية التي تركها المتوفى مالم يطالب بها وارث كان موجودا معه، يسلم من دون اجراءات الى المركز القنصلي للدولة الباعثة وذلك بصفة مؤقتة للقيام بالحفاظ عليها مع التحفظ لحق السلطات الادارية والقضائية في دولة الإقامة، في حجزها لمصلحة العدالة.

ولا بد للموظف القنصلي ان يسلم الاثاث الشخصي والمبالغ النقدية الى كل سلطة في دولة الإقامة كلفت للقيام بادارتها وتصفياتها، ولا بد من احترام تشريع دولة الإقامة الخاص بتصدير الاثاث وتحويل المبالغ النقدية.

### المادة 42

عندما توجد باخرة للدولة الباعثة في أحد موانئ دولة الإقامة وبعد منحها حرية التصرف، يسمح لقائد وأعضاء طاقم الباخرة أن يتصلوا برئيس المركز القنصلي للدائرة التي يوجد فيها الميناء، ويؤهل رئيس المركز القنصلي أن يمارس بكل حرية الوظائف المنصوص عليها في المادة 43 بدون تدخل سلطات دولة الإقامة، ومن أجل ممارسة هذه الوظائف، يستطيع رئيس المركز القنصلي أن يصعد شخصا على متن الباخرة بعد منحها حرية التصرف.

ويستطيع قائد وأعضاء الطاقم أن يذهبوا لنفس الأغراض الى المركز القنصلي للدائرة التي

3 - من أجل ممارسة الحقوق المنصوص عليها

في النقرة الثانية من هذه المادة اذا كان في نية سلطات دولة الاقامة القاء القبض على شخص أو استنطاقه وهو موجود على الباخرة أو كان في نيتها حجز املاك أو القيام بتحقيق رسمي على متن الباخرة فلا بد لتلك السلطات أن تشعر في الوقت المناسب الموظف القنصلي المختص حتى يستطيع هذا الاخير الحضور في تلك الزيارات والتحقيقات أو الحبس، ويدل الاشعار المسلم لهذا الغرض على ساعة معينة فان لم يحضر الموظف القنصلي أو لم يرسل ممثلا عنه فتم العملية في غيبته، وتتبع نفس الترتيبات في حالة ما اذا استدعى القائد واعضاء الطاقم الى الادلاء بتصريحات امام القضاء أو الادارات المحلية :

الا ان سلطات دولة الاقامة تشعر كتابيا الموظف القنصلي في حالة وقوع جريمة أو جنحة بالتدابير المستعجلة التي يمكن أن تكون قد اتخذت.

يستطيع الموظف القنصلي ان يتصل بالشخص المعنى واتخاذ الاجراءات اللازمة لحمايته وحماية الباخرة طبقا لقوانين ونظم دولة الاقامة.

4 - لا تطبق ترتيبات هذه المادة على التحقيقات العادية بخصوص الجمارك والصحة وقبول الاجانب وفحص شهادات الامن الدولية.

#### المادة 45

1 - عندما تفرق باخرة الدولة الباعثة أو تجنح أو تلفظ على الشاطئ ويلحق بها عطب وتكون في حالة استفائة في مياه دولة الاقامة الاقليمية أو الداخلية تشعر سلطات هذه الدولة المختصة حينما الموظف القنصلي المختص وتشير الى التدابير التي اتخذت لانقاذ وحماية الباخرة وطاقمها وشحناتها والاملاك.

2 - في حالة غياب شخص مؤهل، يحق للموظف القنصلي بصفته ممثل مجهز أو مالك الباخرة اتخاذ التدابير التي كان من الممكن أن يتخذها هذا الاخير بخصوص أمر الباخرة وطاقمها ومسافريها وشحنها.

4 - أ - تسوية كل خلاف بين القائد واعضاء الطاقم، بما فيها تلك المتعلقة بمتود الاستخدام وظروف العمل.

ب - ممارسة كل السلطات التي اسندت لهم من قبل الدولة الباعثة بخصوص تسجيل وطرود القائد أو أى عضو من الطاقم.

5 - القيام، طبقا لتشريع دولة الاتامة بحق مراقبة وتفتيش الباخرة المنصوص عليه في قوانين وترتيبات الدولة الباعثة.

6 - القيام عند الاقتضاء بارجاع الى الوطن أو ادخال الى المستشفى القائد أو أى عضو من طاقم الباخرة.

7 - وضع عقود الجرد والقيام بكل العمليات الاخرى اللازمة من أجل حفظ الاملاك والاشياء مهما كانت نوعيتها، والتي تركها الرعايا ورجال البحر والمسافرون الذين توفوا أو فقدوا على متن باخرة الدولة الباعثة.

#### المادة 44

1 - لا تتدخل سلطات دولة الاقامة في أية قضية تخص الادارة الداخلية للباخرة الا اذا تعلق الامر بامن الملاحة وبناء على طلب أو برضا رئيس المركز القنصلي أو في حالة تعذر هذا الاخير بطلب أو برضا القائد.

2 - لا تقوم سلطات دولة الاقامة باية ملاحقة بخصوص المخالفات التي ارتكبت على متن الباخرة الا اذا كانت هذه المخالفات متعلقة باحدى الحالات الاتية.

أ - المساس بهدوء أو الصحة العمومية وأمن حياة الانسان في البحر والتلوث والجمارك واجراءات الرقابة الاخرى.

ب - اذا تم ارتكابها من قبل أو ضد اشخاص اجنبيين عن الطقم أو رعايا دولة الاقامة.

ج - اذا كانت تستوجب عقوبة تحرمة من الحرية لمدة خمس سنوات على الاقل حسب تشريع دولة الاقامة.

ولا تمارضها أو التي ورد ذكرها في الاتفاقية الدولية المعمول بها بين الدولة الباعثة ودولة الإقامة.

#### المادة 49

1 - يجوز للمركز القنصلي أن يقبض على تراب دولة الإقامة الحقوق والرسوم التي تنص عليها قوانين ونظم الدولة الباعثة بخصوص القنصلية.

2 - تعفى المبالغ المقبوضة مقابل الحقوق والرسوم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، وكذلك الوصالات المتعلقة بها، من كل الضرائب والرسوم في دولة الإقامة.

#### الفصل الخامس

#### ترتيبات نهائية

#### المادة 50

1 - تطبق كذلك ترتيبات هذه الاتفاقية بمقدار ما يسمح به مفهومها على القيام بمهام قنصلية من طرف بعثة دبلوماسية.

2 - تبلغ أسماء أعضاء البعثة الدبلوماسية الذين كلفوا بالقيام بالمهام القنصلية ضمن البعثة الى وزارة الشؤون الخارجية في دولة الإقامة أو الى السلطات المعنية من قبل تلك الوزارة.

3 - تستطيع البعثة الدبلوماسية عند ممارستها المهام القنصلية ان تتصل :

أ - بالسلطات المحلية في الدائرة القنصلية.

ب - بالسلطات المركزية في دولة الإقامة اذا كانت قوانين ونظم واعراف دولة الإقامة أو الاتفاقات الدولية في هذا المجال تسمح بذلك.

4 - ان امتيازات وحصانات اعضاء البعثة الدبلوماسية المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة ستبقى محددة من قبل قواعد القانون الدولي الخاص بالعلاقات الدبلوماسية.

#### المادة 51

1 - سيتم التصديق على هذه الاتفاقية وسعدخل

3 - في حالة ما اذا غرقت الباخرة أو جنحت الى ميناء أو تشكل خطر على الملاحة في مياه دولة الإقامة الاقليمية أو الداخلية، تستطيع السلطات المختصة اتخاذ كل التدابير اللازمة لتجنب الخسائر التي قد تسببها الباخرة للمرافق المينائية أو للبواخر الاخرى.

4 - لا يسدد أى حق جمركي أو رسم على باخرة غرقت أو جنحت وعلى البضائع أو الاشياء الموجودة على متنها الا اذا سلمت للاستهلاك في دولة الإقامة.

#### المادة 46

عندما يملك احد رعايا الدولة الباعثة جزءا من الشحنة التي تحملها باخرة ترفع راية بلد ثالث، ويوجد هذا الجزء على الشاطئ أو بقربه أو يتم نقله الى ميناء دولة الإقامة، وفي حالة ما اذا لم يتمكن القائد أو مالك أو مجهز هذه الاملاك من اتخاذ التدابير لحمايتها، فان الموظف القنصلي مؤهل حينئذ لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق مواطنه.

#### المادة 47

1 - يستطيع الموظفون القنصليون ممارسة حقوق مراقبة وتفتيش طائرات الدولة الباعثة وطاقتها المنصوص عليها في قوانين ونظم الدولة الباعثة وذلك طبقا لتشريع دولة الإقامة. واذا دعت الحاجة الى ذلك، تمنح دولة الإقامة كل المساعدة والحماية لطائرة الدولة الباعثة ولاعضاء طاقتها وللمسافرين.

2 - عندما تتعرض طائرة الدولة الباعثة لحدث على تراب دولة الإقامة تخبر السلطات المختصة لهذه الدولة بدون تأخير اقرب مركز قنصلي بمكان وقوع الحادث.

#### المادة 48

علاوة على المهام المسطرة في هذه الاتفاقية، يسمح للموظفين القنصليين بالقيام بأى مهمة أخرى. كلف بها مركز قنصلي من طرف الدولة الباعثة والتي لا تمنعها قوانين ونظم دولة الإقامة

حرر بالجزائر في 4 ديسمبر سنة 1983.  
في نسختين أصليتين باللغات العربية والبولونية والفرنسية وتتساوى النصوص الثلاثة في القوة القانونية. وفي حالة خلاف بخصوص تفسير ترتيبات هذه الاتفاقية يرجع للنص الفرنسي.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية  
عن حكومة الجمهورية البولونيا الشعبية  
الديمقراطية الشعبية  
سطانيسلاف بيكلا  
يوسف كربية

حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الموالي لتاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيجرى بفارسوفيا.

2 - تبرم هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة، يستطيع كل من الطرفين المتعاقدين الساميين أن ينقضها عن طريق الاشعار وفي هذه الحالة تفقد مفعولها القانوني بعد انتهاء أجل مدته ستة أشهر ابتداء من تاريخ نقضها.

واثباتا لذلك وقع كل من المفوضين عن الطرفين المتعاقدين الساميين على هذه الاتفاقية وضع عليها خاتمهما.

## مراسيم، قرارات، مقررات

### رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 84 - 167 مؤرخ في 15 شوال عام 1404 الموافق 14 يوليو سنة 1984 يحدد مصالح رئاسة الجمهورية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد III و II3 و II4 و II5 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 77 - 74 المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1397 الموافق 23 أبريل سنة 1977 المعدل، والمتضمن احداث الامانة العامة للحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 77 - 75 المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1397 الموافق 23 أبريل سنة 1977 المعدل، والمتضمن احداث الامانة العامة لرئاسة الجمهورية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 257 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 9 أبريل سنة 1983 والمتضمن انشاء ديوان لدى رئاسة الجمهورية،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تتكون مصالح رئاسة الجمهورية من :

- الامانة العامة لرئاسة الجمهورية،
- الامانة العامة للحكومة،
- الديوان.

وتشمل أيضا :

- المصالح الموضوعة تحت تصرف الوزير الأول والمجموعة و/أو المؤسسة لديه،
- المصالح المؤسسة كهيكل ميدانية غير المنصوص عليها أعلاه، التي هي موضوع نصوص خاصة.

المادة 2 : تحدد صلاحيات المصالح المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه، وتنظيمها وسيرها بنصوص خاصة.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 شوال عام 1404 الموافق 14 يوليو سنة 1984.  
الشاذلي بن جديد



## وزارة المالية

مرسوم رقم 84 - 170 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقوع في 26 نوفمبر 1983 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروع انجاز ميناء بجيجل.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان IO - III و I52 منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاق القرض الموقع في 26 نوفمبر سنة 1983 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروع انجاز ميناء بجيجل،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يوافق على اتفاق القرض الموقع في 26 نوفمبر سنة 1983 بمدينة الجزائر، بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروع انجاز ميناء بجيجل.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 171 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 14 نوفمبر سنة 1982 بالكويت بين الجمهورية الجزائرية

مرسوم رقم 84 - 168 مؤرخ في 13 شوال عام 1404 الموافق 14 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث اقسام برئاسة الجمهورية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان IO - III و I52 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 561 المؤرخ في 9 محرم عام 1404 الموافق 15 أكتوبر سنة 1983 والمتضمن احداث هياكل للتفتيش في رئاسة الجمهورية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 167 المؤرخ في 15 شوال عام 1404 الموافق 14 يوليو سنة 1984 الذي يحدد مصالح رئاسة الجمهورية،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تحدث برئاسة الجمهورية، اقسام تكلف بالدراسات المستقبلية ومتابعة الاعمال المطابقة للمهام المسندة اليها، وتقويمها.

المادة 2 : يحدث قسم للوسائل العامة يكلف بالادارة وتسيير وسائل المصالح التابعة لرئاسة الجمهورية.

المادة 3 : يحدث قسم يكلف بالمفتشية العامة.

تدرج هياكل التفتيش المحدثه بالمرسوم رقم 83 - 561 المؤرخ في 15 أكتوبر سنة 1983 المذكور أعلاه، في القسم المذكور.

المادة 4 : تحدد مهام الاقسام وتنظيمها الداخلي بنصوص خاصة.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 شوال عام 1404 الموافق 14 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 172 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 22 يناير سنة 1984 بمدينة الجزائر بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع في المواصلات السلكية واللاسلكية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 63 - 320 المؤرخ في

31 غشت سنة 1963 والمتضمن الترخيص بانضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى الاتفاقات الدولية، لاسيما المادة 2 منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاق القرض الموقع

في 22 يناير سنة 1984 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع في المواصلات السلكية واللاسلكية،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يوافق على اتفاق القرض

الموقع في 22 يناير سنة 1984 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع في المواصلات السلكية واللاسلكية وينفذ طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شوال عام 1404 الموافق

21 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

الديمقراطية الشعبية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل مشروع انجاز مستشفيات في ولاية تيارت.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 22 المؤرخ في 7

صفر عام 1389 الموافق 24 أبريل سنة 1989 والمتضمن المصادقة على المعاهدة المتعلقة بإنشاء الصندوق العربي للتهنية الاقتصادية والاجتماعية الموقعة بالقاهرة في 18 صفر عام 1388 الموافق 16 مايو سنة 1968،

- وبمقتضى الاتفاقية المتعلقة بإنشاء

الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المذكور أعلاه، لاسيما المواد 2 و II و 12 و 13 و 14 و 16 و 17 و 30 و 31 و 32 و 33 و 34 و 36 و 37 منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاق القرض الموقع

في 14 نوفمبر سنة 1982 بالكويت بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل مشروع انجاز مستشفيات في ولاية تيارت،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يوافق على اتفاق القرض

الموقع في 14 نوفمبر سنة 1982 بالكويت بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمويل مشروع انجاز مستشفيات في ولاية تيارت، وتنفذ طبقا للقانون المعمول به.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شوال عام 1404 الموافق

21 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

## وزارة النقل

مرسوم رقم 84 - 173 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن انشاء مؤسسة مينائية في جيجل.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير النقل،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في

19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984

والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 120 المؤرخ في

18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984

والمتضمن تحديد صلاحيات وزير النقل،

- وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكي

للمؤسسات،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في

14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة

1980 المعدل والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة

من طرف مجلس المحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 83 المؤرخ في 18

محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968

والمتضمن احداث منطقة الملاحة الخاصة بالسفر

الجزائرية،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 39 المؤرخ في 24

ربيع الثاني عام 1391 الموافق 17 يونيو سنة 1971

والمتعلق بنظام الارشاد البحري في الجزائر،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 28

رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971

والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 23 المؤرخ في 17

ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975

والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمؤسسات

الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 40 المؤرخ في 17

جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975

والمتضمن تنظيم أجل بقاء البضائع في الموانئ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17

ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975

والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات

الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى

التابعة للدولة،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29

شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976

والمتضمن القانون البحري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في

28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973

والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 285 المؤرخ في

24 شوال عام 1402 الموافق 14 غشت سنة 1982

والمتضمن انشاء المؤسسة المينائية في بجاية،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في أول جمادى

الاولى عام 1392 الموافق 12 يونيو سنة 1972

والمتضمن تعيين حدود المناطق التي يمارس فيها

الارشاد البحري اجباريا،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 2 رجب عام

1403 الموافق 15 أبريل سنة 1983 والذي يعدل

القرار المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن

تعيين الموانئ التي تدخل في الاختصاص الاقليمي

للمؤسسة المينائية في بجاية،

يرسم مايلي :

### الباب الاول

#### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات

طابع اقتصادي وفقا لمبادئ ميثاق التنظيم

الاشتراكي للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74

المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير

الاشتراكي للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه

في الموانئ البحرية، تسمى «المؤسسة المينائية

لجيجل» ويشار اليها في صلب النص «بالمؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير

وتخضع للتشريع المعمول به وللتقواعد الواردة

في المرسوم.

المادة 4 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها ضمن الحدود الجغرافية للمجال المينائي المعنى الخاضع للتنظيم المعمول به.

المادة 5 : يكون مقر المؤسسة فى جيجل ويمكن نقله الى أى مكان آخر بمرسوم بناء على تقرير من وزير النقل.

## الباب الثانى

### الهيكل - التسيير - الادارة

المادة 6 : تخضع هياكل المؤسسة وتسييرها وادارتها، ووحداتها ان وجدت للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات، وللأحكام الواردة فى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات وللنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 7 : يصادق على التنظيم الداخلى للمؤسسة بقرار من وزير النقل بعد مشاورة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

المادة 8 : تتمتع المؤسسة بشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 9 : هياكل المؤسسة ووحداتها ان وجدت هى :

- مجلس العمال،

- اللجان الدائمة،

- مجلس المديرية،

- المدير العام للمؤسسة ومديرو الوحدات.

المادة 10 : تقوم هيئات المؤسسة بتنسيق أعمال الوحدات التى تتكون منها وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها.

تؤسس وحدات المؤسسة ويضبط عددها وفقا لأحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

المادة 2 : تتولى المؤسسة فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقصد المشاركة فى ترقية المبادلات الخارجية للبلد، لاسيما بالعمل على عبور الاشخاص والبضائع والمعدات فى ظروف اقتصادية أحسن، ماأتى :  
- تسيير الموانئ التى تتكفل بها وتستغلها وتطورها،

- تشغل الادوات والتجهيزات المينائية،  
- تنفذ أشغال الصيانة والتهيئة وتجديد الهياكل الاساسية المينائية،  
- تعد بالاتصال مع السلطات الاخرى المعنية، البرامج الخاصة بأشغال الصيانة وإنشاء الهياكل الاساسية المينائية وتهيئتها،  
- تمارس احتكار العمليات الخاصة بالشحن والتفريغ فى الميناء،

- تمارس احتكار العمليات الخاصة بإرشاد الشفح وجرها وقيادتها، وبهدف انماء طاقات الاستقبال والتعجيل بتنفيذ العمليات،

- تتولى الامن المينائى فى الحدود الجغرافية الخاصة بالملك العمومى المينائى فى مجال حركة المرور والوقوف بصورة عامة، وقواعد حفظ الصحة ونظافة الطرق العمومية والمبانى، والوقاية من الحرائق، والبناء والملاحة البحرية والتلوث.

المادة 3 : تزود الدولة المؤسسة قصد أداء مهمتها فى اطار التنظيم المعمول به بالامتلاكات والاعمال والهياكل والوسائل التى تحوزها الوحدة المينائية فى جيجل وتملكها المؤسسة المينائية فى بجاية لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها وكذلك بتحويل الموظفين القائمين بالتسيير والادارة.

يمكن المؤسسة أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التى لها صلة بأعمالها والتى من طبيعتها أن تساعد على تطويرها فى حدود هدفها وفى اطار التنظيم المعمول به.

المادة 16 : يتم كل تغيير فى المستقبل للراسمال الاصلى للمؤسسة بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرض فى جلسة لمجلس المديرية وبعد استشارة مجلس العمال وذلك بقرار وزارى مشترك بين وزير المالية ووزير النقل.

### الباب السادس الهيكل المالية للمؤسسة

المادة 17 : تخضع الهياكل المالية فى المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 18 : تقدم الحسابات التقديرية للمؤسسة أو الوحدة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة وتوصياته ليصادق عليها فى الأجل القانونى وزير المالية ووزير النقل ووزير التخطيط والتهئية العمرانية.

المادة 19 : يرسل حساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والارباح وحساب تخصيص النتائج والتقرير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياتهما وتقرير الهيئة المكلفة بالمراقبة الى وزير المالية ووزير النقل ووزير التخطيط والتهئية العمرانية.

المادة 20 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

### الباب السابع أحكام خاصة

المادة 21 : لا يكون احلال المؤسسة المينائية لجيجل محل المؤسسة المينائية لبجاية نهائيا الا فى تاريخ يحدد فى المستقبل.

المادة 22 : تكون كفيات تطبيق أحكام المادة 21 أعلاه، موضوع قرار من وزير النقل.

### الباب الثالث

#### أحكام تتعلق بالاختصاصات الادارية للمدير العام

المادة 11 : يتولى المدير العام للمؤسسة، علاوة على المصالح التى يتكفل بها مباشرة ممارسة سلطة التنسيق واتخاذ القرارات أو المراقبة فى مجموع المصالح المقامة فى الحوزة المينائية التابعة للادارة والهيئات العمومية والمساهمة فى الاعمال المينائية وذلك قصد تحقيق أهداف المؤسسة المينائية.

المادة 12 : تحدد الشروط التى يتم بموجبها هذا العمل بالنسبة للادارات والهيئات التابعة لوزارة أخرى غير وزارة النقل، بقرار وزارى مشترك بين وزير النقل والوزير المعنى.

### الباب الرابع الوصاية - المراقبة - التنسيق

المادة 13 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير النقل ومراقبته ويمارس سلطاته عليها طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 14 : تشارك المؤسسة فى مجال التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 ابريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

### الباب الخامس ممتلكات المؤسسة

المادة 15 : تحدد ممتلكات المؤسسة الخاضعة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية بقرار وزارى مشترك بين وزير المالية ووزير النقل.

## الباب الثامن

## اجراء التعديل واحكام ختامية

المادة 23 : لا يتم أى تعديل لاحكام هذا المرسوم الا بنص من نفس النوع.

ويكون نص التعديل موضوع اقتراح يقدمه المدير العام للمؤسسة فى جلسة مجلس المديرية بعد استشارة مجلس المال. ويقدم لوزير النقل قصد الموافقة عليه.

المادة 24 : لا يمكن اعلان حل المؤسسة وتصفيها وايلولة ممتلكاتها الا بنص من نفس النوع يحدد شروط التصفية وتخصيص أصولها.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984.

الشاذلى بن جديد

## وزارة البريد والمواصلات

قرار مؤرخ فى 29 شعبان عام 1404 الموافق 30 مايو سنة 1984 يتضمن احداث شبك ملحق.

بموجب قرار مؤرخ فى 29 شعبان عام 1404 الموافق 30 مايو سنة 1984 يسمح ابتداء من 30 يونيو سنة 1984 باحداث المؤسسة المبينة فى الجدول أدناه :

تسمية المؤسسة	نوع المؤسسة	مكتب الارتباط	البلدية	الدائرة	الولاية
عناية - الحي الجامعى	شباك ملحق	عناية ق.و.	عناية	عناية	عناية

قرار مؤرخ فى 29 شعبان عام 1404 الموافق 30 مايو سنة 1984 يتضمن احداث قبضة للتوزيع.

بموجب قرار مؤرخ فى 29 شعبان عام 1404 الموافق 30 مايو سنة 1984 يسمح ابتداء من 30 يونيو سنة 1984 باحداث المؤسسة المبينة فى الجدول أدناه :

تسمية المؤسسة	نوع المؤسسة	مكتب الارتباط	البلدية	الدائرة	الولاية
بوخرص	قبضة توزيع	سميدة ق.و.	سميدة	سميدة	سميدة

## وزارة التجارة

مرسوم رقم 84 - 158 مؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 يحدد أسعار بيع «الفيول أويل» المنزلي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،  
- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 10 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 413 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1388 الموافق 12 يونيو سنة 1968 والمتعلق بتحديد أسعار الطاقة والوقود،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1388 الموافق 29 أبريل سنة 1975

والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 104 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب غير المباشرة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 414 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1388 الموافق 12 يونيو سنة 1968 والمتضمن تحديد أسعار منتجات البترول، المعدل بالمرسوم رقم 82 - 550 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1982،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 77 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1404 الموافق 24 مارس سنة 1984 والمتضمن تحديد أسعار بعض المنتجات البترولية،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تحدد أسعار بيع «الفيول» المنزلي، في مختلف مراحل التوزيع، كما يأتي :

أسعار بيع الهكتولتر (د.ج)	المستهلكون
30,00	- أسعار البيع للمستعملين لتوزيع كميات تفوق أو تساوي 15 م <sup>3</sup> على معيدى التوزيع .....
38,70	- أسعار البيع الى معيدى البيع التابعين للشبكة .....
35,00	- أسعار البيع للمستعملين : ★ الخبازين والفلاحين .....
45,00	★ المستعملين الآخرين .....

تحل هذه الاسعار محل الاسعار المطابقة لها، المبينة في الجدول المدرج في المادة الاولى من المرسوم رقم 84 - 77 المؤرخ في 24 مارس سنة 1984 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تطبق الاسعار المحددة في المادة الاولى أعلاه، ابتداء من أول يوليو سنة 1984.

المادة 3 : تلغى المادة 2 من المرسوم رقم 84 - 77 المؤرخ في 24 مارس سنة 1984 المذكور أعلاه.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984.  
الشاذلي بن جديد

يودع المسحوب عليه لدى بنك موطح الدفع  
اشمارا بتعيين الموطح قبل 15 يوما على الاكثر  
تاريخ استحقاق السفتجة.

المادة 5 : يحدد الانذار، فى اطار تطبيق احكام  
المادتين 12 و 13 من المرسوم رقم 83 - 319 المؤرخ فى  
7 مايو سنة 1983، هوية الدائى والمدين والمبلغ  
المستحق، وموضوع المعاملة وطبيعتها والسبب الذى  
تولد عنه الدين.

يعلم بنك موطح الدفع فور استلامه الانذار،  
عند الاقتضاء، زبونه مع ارسال نسخة الى الساحب  
بخصوص أى عيب فى الاجراءات قد يشوب السفتجة  
حسب مفهوم الاحكام الواردة فى المادة 9 من  
المرسوم المذكور اعلاه.

المادة 6 : يوقع السند لامر المدير العام أو مدير  
المؤسسة أو الهيئة، وبناء على تفويض، أى مسير  
مؤهل لذلك مع ذكر اسمه صراحة.

ويعد حسب النموذج الملحق بهذا القرار.

المادة 7 : تطبق احكام المادتين 3 و 4 اعلاه على  
السند لامر أيضا.

المادة 8 : تكون المصاريف المالية التى تترتب  
على خصم سند تجارى، على حساب ساحب السفتجة  
أو المستفيد من السند لامر الا اذا نص صراحة على  
خلاف ذلك.

المادة 9 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 23 شعبان عام 1404 الموافق  
24 مايو سنة 1984.

وزير التجارة وزير المالية

عبد العزيز خلاف بوعلام بن حمودة

وزير التخطيط والتهيئة العمرانية

علي أوبوزار

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 23 شعبان عام 1404  
الموافق 24 مايو سنة 1984، يحدد كفيات تطبيق  
المرسوم رقم 83 - 319 المؤرخ فى 7 مايو سنة  
1983 والمتعلق باستعمال السندات التجارية  
فى المعاملات التجارية بين المتعاملين  
العموميين.

ان وزير التجارة،

ووزير المالية،

ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

- بمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ فى 20  
رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975  
والمضمن القانون التجارى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 319 المؤرخ فى  
24 رجب عام 1403 الموافق 7 مايو سنة 1983 والمتعلق  
باستعمال السندات التجارية فى المعاملات التجارية  
بين المتعاملين العموميين،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : تنشأ السندات التجارية المستعملة  
فى المعاملات بين المتعاملين العموميين، فى مفهوم  
المرسوم المذكور اعلاه والمعدة وفقا للقوانين  
والتنظيمات الجارى بها العمل، وتقبل أو يكتب  
بها حسب الشروط والاشكال التى ينص عليها هذا  
القرار.

المادة 2 : ينشئ و/ أو يقبل السفتجة المدير  
العام أو مدير المؤسسة أو الهيئة وبناء على تفويض  
أى مسير مؤهل لذلك مع ذكر اسمه صراحة.

المادة 3 : يجب أن تحتوى السفتجة زيادة على  
البيانات الالزامية التى نص عليها القانون  
التجارى، توضيحات تتعلق بطبيعة المعاملة،  
الاستعمال أو الاستثمار.

وتحرر السفتجة طبقا للنموذج الملحق بهذا  
القرار.

المادة 4 : يجب أن يترتب على تسديد السفتجة  
تقديم الوثائق المطلوبة طبقا لاحكام المادة 3 من  
المرسوم رقم 83 - 319 المذكور اعلاه.



## السفينة

<div style="border: 1px solid black; padding: 5px; width: fit-content;"> د ج : ..... </div>	..... في ..... 19 ..... ..... الى ..... ادفعوا مقابل هذه السفينة ..... لحساب : ..... ..... مبلغ : .....	..... مؤسسة : ..... ..... ..... ..... وحدة : ..... ..... .....
	<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> المسحوب عليه </div>	الغتم والتوقيع القبول أو الضمان
	..... مؤسسة : ..... ..... وحدة : ..... ..... العنوان : .....	
	<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> الموطن </div>	
الطابع	بنك ..... وكالة ..... حساب رقم : ..... (الاستثمار) ..... (الاستعمال)	رقم .....
تعليمات خاصة :		

## السند لامر

<div style="border: 1px solid black; padding: 5px; width: fit-content;"> د ج : ..... </div>	..... في ..... 19 ..... ..... الى ..... ادفعوا مقابل هذا السند ..... لحساب : ..... ..... وحدة : ..... ..... مبلغ : .....	..... مؤسسة : ..... ..... ..... ..... وحدة : ..... ..... .....
	<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> الموطن </div>	الطابع الغتم التوقيع
	..... مؤسسة : ..... ..... وحدة : ..... ..... العنوان : .....	
	<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; text-align: center;"> الموطن </div>	
	بنك ..... وكالة ..... حساب رقم : ..... (الاستثمار) ..... (الاستعمال)	رقم .....

## وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

مرسوم رقم 84 - 175 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث وظائف نوعية في الديوان الوطني للاحصائيات.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 10 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم، والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية، لاسيما المادة 10 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 141 المؤرخ في 12 صفر عام 1385 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد القواعد المطبقة على الوظائف النوعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 134 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتعلق بالوظائف النوعية لرئيس المكتب،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 489 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء الديوان الوطني للاحصائيات،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : عملا بالمادة 10 من الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، تحدث لدى الديوان الوطني للاحصائيات الوظائف النوعية الآتية :

- رئيس الدراسات الاحصائية

## وزارة الثقافة والسياحة

مرسوم رقم 84 - 174 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن نقل الوصاية على متحف المجاهد الى وزارة الثقافة والسياحة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 72 - 66 المؤرخ في 26 شوال عام 1392 الموافق 2 ديسمبر سنة 1972 والمتضمن احداث متحف وطني للمجاهد،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 62 المؤرخ في 29 صفر عام 1393 الموافق 3 ابريل سنة 1973 والمتضمن تحديد التنظيم والتسيير للمتحف الوطني للمجاهد، المعدل بالمرسوم رقم 74 - 235 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 1984،

- ونظرا للاحكام الدستورية التي تقضى بأن انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها ليس من اختصاص الميدان القانوني بل هو من اختصاص الميدان التنظيمي،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تنقل الى وزير الثقافة والسياحة الوصاية على المتحف الوطني للمجاهد المحدث بالامر رقم 72 - 66 المؤرخ في 2 ديسمبر سنة 1972 والمنظم بالمرسوم رقم 73 - 62 المؤرخ في 3 ابريل سنة 1973، المعدل المذكور أعلاه.

المادة 2 : تلغى أحكام المادة 3 من الامر رقم 72 - 66 المؤرخ في 2 ديسمبر سنة 1972 وأحكام المادة الاولى من المرسوم رقم 73 - 62 المؤرخ في 3 ابريل سنة 1973 المتعلقة بالوصاية.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

يشتتوا خبرة مهنية قدرها خمس (5) سنوات في أحد ميادين العمل التي تناسب الفروع المذكورة.

المادة 7 : يغير اسم الوظيفة النوعية لرئيس مكتب كما هو منصوص عليها في المرسوم رقم 76 - 134 المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976 المذكور أعلاه، فتصبح تسميتها : رئيس المصلحة، في إطار الديوان الوطني للإحصائيات.

غير أنه يمكن، بالنسبة إلى حاجات الأقسام التقنية في الديوان، أن يعين المترشحون لوظائف رؤساء المصالح مع بين الاعوان الحائزين شهادة أو مؤهلا يسمح لهم أن يلتحقوا بأحد الاسلاك المرتبة في السلم 13 على الأقل في الوظيفة العمومية الذين يشتتوا خبرة مهنية قدرها خمس (5) سنوات.

المادة 8 : يمكن المترشحين للوظائف المذكورة في المواد 4 و 5 و 6 أعلاه، الحائزين شهادة أعلى مع شهادة الليسانس تعادل شهادة الماجستير على الأقل، أن يلتحقوا بها حسب الشروط الآتية :

- رؤساء الدراسات الإحصائية : سنتان (2)
- المكلفون بالدراسات الإحصائية :
- سنة واحدة (1)
- رئيس المصلحة : سنة واحدة (1)

المادة 9 : تكون الزيادة في نقاط الأرقام الاستدلالية المرتبطة بوظائف رئيس الدراسات الإحصائية، ورئيس المصلحة، والمكلف بالدراسات الإحصائية، حسب الآتي :

- رئيس الدراسات الإحصائية : 90 نقطة
- رئيس المصلحة : 90 نقطة
- المكلف بالدراسات الإحصائية : 75 نقطة

المادة 10 : يمكن، انتقاليا، مدة خمس (5) سنوات من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أن يعين في وظائف رؤساء الدراسات الإحصائية والمكلفين بالدراسات الإحصائية المترشحون الذين تتوفر فيهم شروط الشهادات والمؤهلات المقررة في المادتين 5 و 6 أعلاه، والذين يشتتوا خبرة مهنية قدرها سنتان (2) على الأقل :

- المكلف بالدراسات الإحصائية،  
- رئيس المصلحة.

المادة 2 : يتولى رئيس الدراسات الإحصائية، تحت سلطة رئيس القسم، وظائف تنشيط عدة دراسات إحصائية أو مجموعات عمل، وتأطيرها وتنسيقها.

كما يتابع مع خلال القيام بمهمته على الصعيد التقني الأشغال الإحصائية التي تضطلع بها مجموعات العمل المسؤول عنها، ويسهر على إنجازها في الآجال المحددة لذلك.

المادة 3 : تتمثل مهمة المكلف بالدراسات الإحصائية، الذي يعمل وحده أو ضمن مجموعة عمل، تحت سلطة رئيس الدراسات أو رئيس القسم، في القيام بأشغال تصور أي دراسة إحصائية أو برمجتها أو تلخيصها أو تحليلها.

المادة 4 : يسهر رؤساء المصالح، في إطار حقل عملهم على تطبيق التعليمات وتنفيذ برامج العمل. كما ينسقون وينظمون ويراقبون عمل الاعوان الموضوعين تحت سلطتهم.

المادة 5 : يعين رؤساء الدراسات الإحصائية من بين الاعوان الحائزين شهادة مع التعليم العالي أو أي شهادة معترف بمعادلتها في الفروع التقنية انعلمية المرتبطة بعمل الديوان التي تسمح أن يلتحقوا بأحد الاسلاك المرتبة في السلم 13 على الأقل في الوظيفة العمومية.

كما يجب على المترشحين لهذا المنصب أن يشتتوا خبرة مهنية قدرها ست (6) سنوات في أحد ميادين العمل التي تناسب الفروع المذكورة.

المادة 6 : يعين المكلفون بالدراسات الإحصائية مع بين الاعوان الحائزين شهادة أو أي مؤهل معترف بمعادلته لها في الفروع التقنية العلمية المرتبطة بعمل الديوان الذين ينتمون إلى أحد الاسلاك المرتبة في السلم 13 على الأقل في الوظيفة العمومية.

كما يجب على المترشحين لهذا المنصب أن

والمتمم، والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، لاسيما المادة 10 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I41 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد القواعد المطبقة على الوظائف النوعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - I34 المؤرخ فى 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتعلق بالوظائف النوعية الخاصة برئيس المكتب،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 83 - 98 المؤرخ فى 15 ربيع الثانى عام 1403 الموافق 29 يناير سنة 1983 والمتضمن انشاء الديوان الوطنى لتوجيه الاستثمار ومتابعته وتنسيقه،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : عملا بالمادة 10 من الامر رقم 66 - I33 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، تحدث فى الديوان الوطنى لتوجيه الاستثمارات الخاصة ومتابعته وتنسيقه، الوظائف النوعية الآتية :

- ملحق بالدراسات،
- محلل،
- رئيس مصلحة،
- رئيس قسم،
- رئيس مشغل،
- رئيس فوج.

المادة 2 : يتولى الملحق بالدراسات، تحت سلطة القسم التقنى، ما يأتى :

- يتصور اى مشروع للدراسات أو الابحاث،
- يتصل بأحد فروع العمل أو قطاعه،
- يعد الخطوات المنهجية للقيام بأية دراسة أو بحث قطاعى ويتصور لهذا الغرض وسائل جمع المعلومات اللازمة للدراسات والبحوث الجارية وتحليلها،

- رؤسات الدراسات الاحصائية :
- سنتان (2) على الاقل،
- المكلفون بالدراسات الاحصائية :
- سنة واحدة (1) على الاقل.

المادة II : يمكن، انتقاليا، مدة خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أن يعين فى وظائف رئيس المصلحة المترشحون الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية :

(أ) حيازة الشهادات والمؤهلات المقررة فى المادة 7 أعلاه، مع خبرة مهنية قدرها سنة (1) واحدة على الاقل،

(ب) حيازة شهادة أو مؤهل يسمح الالتحاق بسلك من أسلاك الوظيفة المومية المرتبة فى السلم II مع خبرة مهنية قدرها خمس (5) سنوات.

المادة I2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 194.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 84 - 176 مؤرخ فى 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن احداث وظائف نوعية فى الديوان الوطنى لتوجيه الاستثمار الخاص الوطنى ومتابعته وتنسيقه.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 10 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المعدل

— يحرص على الانضباط واحترام النظام الداخلى فى القسم أو فى الفريق المسؤول عنه.

المادة 6 : يقوم رئيس المشغل تحت سلطة رئيس المصلحة ، بما يأتى :

— يدير وينسق العمل فى المشغل الذى يشغل على الأقل فوجيغ مع الاعوان التقنيين فى جميع المعطيات.

المادة 7 : يقوم رئيس الفوج تحت سلطة رئيس المشغل بتأطير فوج يتكون من خمسة أعوان تقنيين فى جمع المعطيات ويتولى على الخصوص توزيع العمل ومراقبة تنفيذه ومردودية الاعوان الموضوعين تحت سلطته.

المادة 8 : يعين المحققون بالدراسات والمحللون مع بين الاعوان الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق بسلك مرتب فى السلم I3 من سلالم الوظيفة العمومية ولهم خبرة مهنية مدتها خمس (5) سنوات على الأقل.

وتقلص هذه الخبرة الى سنتين (2) للملحقين بالدراسات والمحللين الذين يشتون حصولهم على شهادة أعلى مع الليسانس تسمح لهم أن يلتحقوا بسلك مرتب فى السلم I4 فى الوظيفة العمومية.

المادة 9 : عدد الملحقين بالدراسات والمحللين حسب كل قسم وكل مندوبية جهوية ثلاثة (3) لكل منهما:

المادة 10 : يعين رؤساء المصالح مع بين الاعوان الذين تتوفر فيهم شروط الالتحاق بسلك مرتب فى السلم I3 فى الوظيفة العمومية ولهم خبرة مهنية مدتها الأدنى سنتان (2).

ولا تطلب الخبرة المهنية فى الوظائف النوعية المنصوص عليها فى الفقرة السابقة عندما يثبت المترشحون اليها حصولهم على شهادة أعلى مع الليسانس.

المادة 11 : يعين رؤساء الاقسام مع بين الاعوان الذين تتوفر فيهم شروط الشهادة أو الاقدمية التى تسمح لهم أن يلتحقوا بسلك مرتب فى السلم II

— ينسق أعمال القيام بالدراسات ويتولى متابعتها ومراقبتها،

— ينجز أعمال التلخيص التى تتصل بفرع أو بعدة فروع فى قطاع اقتصادى واحد،

— ينظم ويتابع استغلال المعطيات بغية تحليلها.

المادة 3 : يتولى المحلل تحت سلطة رئيس القسم التقنى، ما يأتى :

— يتصور الوسائل المنهجية التصميمية والتقنية لانجاز التحاليل النوعية اللازمة لمواضع الاستثمار الاقتصادى الخاص الوطنى، أو ميادينة الخاصة،

— يعد ويقترح تصاميم ومقاييس وبيانات مع شأنها أن تحسن معرفة الميادين المحلية وتحسين متابعتها،

— يعد أنظمة الاعلام الضرورى لانجاز التحاليل النوعية المتعلقة بمختلف المظاهر الخاصة بالاستثمار الاقتصادى الخاص الوطنى، كما يعد المسالك اللازمة له،

— يقترح الاجراءات التقنية والتنظيمية لتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للاستثمار الخاص وتحقيق انسجامه فى اطار توجيهه ومتابعته.

المادة 4 : يتولى رئيس المصلحة تحت سلطة رئيس القسم، تنفيذ المهام الملقاة على اائق المصلحة المسؤول عنها وعن حسن تسييرها ويقوم على الخصوص باعداد برنامج عمل المصلحة ويسهر على تطبيقه فى الآجال المحددة له.

المادة 5 : يتولى رئيس القسم تحت سلطة رئيس المصلحة، ما يأتى :

— ينظم ويراقب المهام الملقاة على عاتق القسم أو الفريق الذى يتكفل به،

— يستخدم الوسائل الموضوعية تحت تصرفه أحسن استخدام،

— يوزع المهام على الاعوان الموضوعين تحت تصرفه،

المادة 17 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984. الشاذلي بن جديد

## وزارة التعمير والبناء والإسكان

مرسوم رقم 84 - 177 مؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 يتضمن حل الديوان الوطني للسكن العائلي وتحويل أعماله وأملاكه وحقوقه والتزاماته ومستغديه.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 93 المؤرخ في 29 شوال عام 1395 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن تحديد شروط احداث وتنظيم وسيار مكاتب الترقية والتسيير العقاري في الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 92 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتعلق بتنظيم التعاون العقاري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 82 المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1393 الموافق 5 يونيو سنة 1973 الذي يحدد شروط بيع الهيئات العمومية القائمة بتأسيس البنايات الجماعية والمجموعات السكنية للمساكن الجديدة،

في الوظيفة العمومية أو في سلك مرتب في السلم 9 مع خبرة أدناها ثلاث (3) سنوات.

المادة 12 : يمكن أن يعين في الوظيفة النوعية المسماة رئيس الفوج، الاعوان التقنيون في جميع المعطيات الذين قضوا ثلاث (3) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة.

المادة 13 : يمكن أن يعين في الوظيفة النوعية المسماة رئيس المشغل، رؤساء الافواج الذين لهم سنتان (2) أقدمية بهذه الصفة.

المادة 14 : تضبط قائمة الاسلاك التي من شأنها أن تهم الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته وتنسيقه، المنصوص عليها في المواد 8 و 10 و 11 أعلاه، بقرار وزاري مشترك بين وزير التخطيط والتهيئة العمرانية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 15 : تحدد الزيادة في الرقم الاستدلالي المرتبطة بالوظائف النوعية المنصوص عليها في المواد 8 و 10 و 11 و 12 و 13 أعلاه، حسب الآتي :

- الملحقون بالدراسات والمحللون	120 نقطة
- رؤساء المصالح	100 نقطة
- رؤساء الاقسام	70 نقطة
- رؤساء المشاغل	35 نقطة
- رؤساء الافواج	20 نقطة

المادة 16 : يمكن، انتقاليا، وطوال مدة لا يمكن أن تتعدى ثلاث (3) سنوات، ابتداء مع نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أن يعين في وظيفتي الملحق بالدراسات والمحلل، المترشحون الذين تتوفر فيهم شروط الشهادات المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، الذين يثبتون خبرة قدرها سنتان (2) عندما تتوفر فيهم شروط الالتحاق بسلك مرتب في السلم 13 في الوظيفة العمومية وسنة واحدة عندما يثبتون حصولهم على شهادة تسمح لهم أن يلتحقوا بسلك مرتب في السلم 14 في الوظيفة العمومية.

للقيام بالعمليات التي تدخل ضمن هدف المؤسسات المحلية دون المساس بمهمتها الاصلية. وتحدد كينيات تطبيق هذه المادة بمنشور مشترك بين وزير التعمير والبناء والاسكان ووزير الداخلية والجماعات المحلية.

### اولا - الهدف

المادة 3 : تستهدف المؤسسات العمومية المعنية انجاز جميع العمليات الرامية الى الحصول على مسكن فردي عائلي وبهذه تتولى ما ياتي :

- جمع الاعمال اللازمة لتنفيذ العمليات الجارية القيام بها في اطار هدفها سواء لدى المترشحين والجماعات المحلية أو المؤسسات المالية المختصة،

- فتح حسابات خاصة لدى المؤسسات المالية لجمع حصص المترشحين والجمعيات والجماعات المحلية،

- التكفل ببرنامج المساكن تقوم مؤسسة مختصة بتدويله أو بتمويله المسبق في اطار اتفاقية مالية تحدد مبلغ الاموال المرصودة وكينيات استعمالها ودفعها وصيغ بيع المساكن حسب شروط تمويلها،

- اقتناء الاراضي الضرورية وتجهيزها لتحقيق اهدافها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وذلك فيما يخصها،

- تنفيذ برامج تجهيز الاراضي المخصصة لبناء المساكن الفردية أو المجاعية وتجزئتها طبقا للقانون المعمول به وبالتعاون مع الجماعات المحلية،

- تكوين جمعيات وتعاونية عقارية ومساعدتها اداريا وتقنيا،

- التنازل، عند الحاجة، بصفة اجمالية عما انجز من مشاريع المساكن للتعاونيات.

المادة 4 : تخضع مشاريع المؤسسات العمومية المحلية في ميدان الترقية العقارية في اطار

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 213 المؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1400 الموافق 13 سبتمبر سنة 1980 والمتضمن انشاء الديوان الوطني للمسكن المائلي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 666 المؤرخ في 7 محرم عام 1404 الموافق 12 نوفمبر سنة 1983 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير المقارات الجماعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها، يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحل الديوان الوطني للمسكن المائلي المنشأ بالمرسوم رقم 80 - 213 المؤرخ في 13 سبتمبر سنة 1980 المذكور أعلاه.

المادة 2 : تحول الاعمال والاملاك والحقوق والالتزامات والمستخدمون التابعون للديوان الى المؤسسات العمومية المحلية التي تحدث في المدن الآتية، وتخضع شروط احداثها وتنظيمها وسيرها لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه :

- |                 |              |
|-----------------|--------------|
| 1 - البليدة،    | 9 - قسنطينة، |
| 2 - الجزائر،    | 10 - باتنة،  |
| 3 - بومرداس،    | 11 - عنابة،  |
| 4 - تيبازة،     | 12 - سكيكدة، |
| 5 - سطيف،       | 13 - الطارف، |
| 6 - برج بوعريش، | 14 - وهران،  |
| 7 - تيزي وزو،   | 15 - تلمسان. |
| 8 - بجاية،      |              |

وان اقتضى الامر يقع التحويل استثناء الى دواوين الترقية والتسيير العقاري في الولاية أو في الدائرة لتغطية مجموع التراب الوطني.

وتؤهل هذه الهيئات مؤقتا طبقا للقواعد التي تضبط الحصول على المسكن الفردي المائلي،

— حصيلة ختامية للأعمال والوسائل المستعملة في ممارسة المهمة مبرزة قيمة العناصر المكونة للممتلكات التي هي موضوع التحويل الى كل من المؤسسات المحلية المعنية.

ويجب أن تكون هذه الحصيلة موضوع مراقبة وتأشيرة من المصالح المختصة في وزارة المالية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر.

(2) تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بالتحويلات.

ويحدد، لهذا الغرض وزير التعمير والبناء والاسكان الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والحفاظة عليها وتبليغها الى المؤسسات العمومية المحلية المعنية.

(3) تبقى حقوق المستخدمين المعنيين وواجباتهم خاضعة للأحكام القانونية الاساسية منها والتعاقدية السارية عليهم في تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم.

يحدد وزير التعمير والبناء والاسكان، ان اقتضى الامر، فيما يخص المستخدمين المعنيين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان الهياكل الجديدة سيرا منتظما ومستمرًا.

المادة 10 : يتولى مصنف انجاز عمليات التحويل وكذا الحقوق والالتزامات الموجودة قبل تاريخ حل الديوان الوطني للمسكن العائلي، ويعين بقرار وزاري مشترك بين وزير التعمير والبناء والاسكان ووزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية.

المادة 11 : يجب أن تنتهي العمليات الناجمة عن تطبيق أحكام المادة الاولى أعلاه في 31 ديسمبر سنة 1984.

المادة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984.  
الشاذلي بن جديد

هدفها، للمراقبة التقنية التي تقوم بها المصالح المختصة التابعة للجماعة المحلية المعنية.

### ثانيا - الاطار الاقليمي

المادة 5 : تنشئ الولاية أو البلدية أو بالاشتراك بين ولايتين أو أكثر بين بلديتين أو أكثر أو بين بلدية وولاية، مؤسسة لدى كل جماعة محلية.

ويمتد الاختصاص الاقليمي للمؤسسات الى الجماعة المحلية المعنية.

### ثالثا - الانشاء والمقر والتسمية

المادة 6 : يقرر انشاء المؤسسات العمومية المحلية وتحديد مقرها وتسميتها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

### رابعا - التنظيم والعمل

المادة 7 : يخضع تنظيم المؤسسات العمومية المحلية وملها لاحكام الباب الثاني من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

### خامسا - أحكام خاصة

المادة 8 : تستأنف المؤسسات العمومية المحلية المتنازل لها، كل فيما يخصها، وعند الاقتضاء مكاتب الترقية والتسيير العقاري المكلفة بهذه المهمة، حتما ويحكم الفانون، النشاط الذي كان يقوم به الديوان الوطني للمسكن العائلي، وذلك تطبيقا لاحكام المادة الاولى من هذا المرسوم.

### سادسا - أحكام تتعلق بالتحويل

المادة 9 : يترتب على التحويل ما يأتي :

(I) اعداد :

— جرد كمي وكيفي وتقديرى، تحرره طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها لجنة تتكون من ممثلين عن وزارة التعمير والبناء والاسكان، ووزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية وعند الاقتضاء من كل سلطة معنية ويكون موضوع قائمة تضبط بصفة مشتركة، يرأس اللجنة وزير التعمير والبناء والاسكان أو ممثله،